

إعمال قاعدة سد الذرائع في باب البدعة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين .

أما بعد فإن قاعدة سد الذرائع من قواعد الشرع العظيمة، وكلياته المحكمة المتينة .

وقد كان لأهل العلم عناية جليّة بتقرير هذه القاعدة وتثبيت أصلها، وبيان أثرها وتأثيرها، وقد وقع كلامهم عليها في جانبين: الجانب الأول: تأصيل هذه القاعدة وتجليه حقيقتها وأقسامها وأحوالها .

ومن أبرز من استوفى هذا الجانب: شهاب الدين القرافي في كتابيه: (الفروق، وشرح تنقيح الفصول)؛ إذ تميّز بحثه لسد الذرائع مع كونه مختصر اللفظ بالكشف عن حقيقة الذريعة وأقسامها وحكمها بكلام محكم متين .

الجانب الثاني: العناية بالتفريع على هذه القاعدة وبيان التطبيقات المندرجة تحتها .

ومن أبرز من عني بهذا الجانب: شمس الدين ابن القيم في كتابه (إعلام الموقعين)؛ إذ حشد لسد الذرائع عدداً هائلاً من الأمثلة

الدكتور

محمد بن

حسين

الجزيري*

* بكالوريوس
شرعية من
الجامعة
الإسلامية بالمدينة
المنورة سنة
١٤٠٦هـ.

- ماجستير في
أصول الفقه من
الجامعة نفسها
سنة ١٤١٠هـ .

- دكتوراة في
أصول الفقه من
الجامعة نفسها
سنة ١٤١٥هـ .

- له مؤلفات علمية
مطبوعة .

- يعمل الآن أستاذاً
مشاركاً بقسم
أصول الفقه -
كلية الشريعة
بالجامعة
الإسلامية.

والتطبيقات، حيث أوصلها إلى تسعة وتسعين مثالا من المنهيات الواردة في الكتاب والسنة. ولم يقتصر رحمه الله على التمثيل فحسب، بل إنه ذهب في هذا الكتاب وفي كتابه الآخر: (إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان) إلى بيان أمر مهم يتعلق بالجانب التأصيلي لأصل سد الذرائع، حيث كشف عن جريان هذا الأصل على سنن مقاصد الشريعة وأحكامها السامية .

ويحسن في هذا المقام التنويه بجهد إمامين عظيمين:

أولهما: تقي الدين أحمد بن تيمية، حيث أوضح رحمه الله عند كلامه على أصل سد الذرائع، العلاقة الأكيدة بين أصل سد الذرائع وأصل تحريم الحيل في تحقيق مقصود الشارع .

وثانيهما: الإمام الشاطبي؛ إذ تعرض في مواضع متفرقة من كتابه (الاعتصام إلى بيان الذرائع التي تفضي إلى الابتداع في الدين) .

وبعد فهذه جملة نافعة من جهود الأئمة المتقدمين في الكلام على هذه القاعدة الجليلة، والمتأمل لما دونه هؤلاء وغيرهم يظهر له أن تطبيقات قاعدة سد الذرائع شاملة لأبواب الدين كافة، ولا تقتصر على باب دون آخر؛ فمنها ما يتعلق بحماية أصل الدين من الشرك والانحراف، ومنها ما يتصل بمسائل شتى من أبواب العبادات والمعاملات والجنايات والحدود والآداب وغير ذلك .

وحيث إن «الكلام في سد الذرائع واسع لا يكاد ينضبط»^(١) فقد آثرت في هذا البحث أن أقتصر على قضية ينذر التعرض لها في كتب المتقدمين والمتأخرين، ألا وهي: إعمال قاعدة سد الذرائع وتطبيقاتها المندرجة تحتها في باب البدعة على وجه الخصوص .

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ١٨٢/٦ .

وقد اقتضى المقام تقسيم هذا البحث إلى سبعة مطالب:

المطلب الأول: معنى قاعدة سد الذرائع .

الذرائع: جمع ذريعة، والذريعة في اللغة: الوسيلة إلى الشيء^(١) .

وتأتي الذريعة في اصطلاح الأصوليين بمعنىين:

معنى عام، وهو المعنى اللغوي، فتشمل الذريعة كل ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء، مصلحة كان أو مفسدة^(٢).

ومعنى خاص، وهو: فعل ظاهره الإباحة: يفضي إلى محرم^(٣) .

وقد غلب على الفقهاء والأصوليين استعمال الذرائع بهذا المعنى^(٤) .

فالذرائع بالمعنى الخاص تطلق على ما كان مفضياً إلى مفسدة .

ومما مضى في التعريف اللغوي والاصطلاحي للذرائع يمكننا الخلوص إلى معنى قاعدة سد الذرائع، وهو:

أن الفعل المباح إذا كان ذريعة إلى محرم فالشارع يحرم هذه الذريعة وإن لم يُقصد بها المحرم لكونها في الغالب مفضية إليه^(٥).

مثال ذلك: النهي عن سب آلهة الكفار مع أن ذلك من مقتضيات الإيمان بألوهيته سبحانه، وذلك لكون هذا السب ذريعة إلى أن يسبوا الله سبحانه وتعالى عدوً وكفراً على وجه المقابلة^(٦) .

(١) انظر: مختار الصحاح ٢٢١ والمصباح المنير ٢٠٨ .

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ٤٤٨، ٤٤٩، والفروق ٣/٣٢، ٣٣، وإعلام الموقعين ٣/١٣٥ .

(٣) انظر: شرح الكوكب المنير ٤/٤٣٤ .

(٤) انظر: الفتاوى الكبرى ٦/١٧٢ .

(٥) انظر: إغاثة اللفهان ١/٣٦١-٣٧٠ وإعلام الموقعين ٣/١٣٥-١٥٩ .

(٦) انظر: إغاثة اللفهان ١/٣٦١ .

قال تعالى: ﴿وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾^(١).

قال ابن تيمية: (والذريعة ما كان وسيلة وطريقاً إلى الشيء، لكن صارت في عرف الفقهاء عبارة عما أفضت إلى فعل محرم - ولو تجردت عن ذلك الإفضاء لم يكن فيها مفسدة - ولهذا قيل: الذريعة: الفعل الذي ظاهره أنه مباح وهو وسيلة إلى فعل المحرم)^(٢).

وقاعدة سد الذرائع يقابلها - على وجه الدقة - قاعدة فتح الذرائع، وهي: طلب تحصيل الذرائع المؤدية إلى المصالح .

والمطلوب شرعاً في الذرائع المفضية إلى المفساد سدها ومنعها سعياً لمنع المفساد وإبطالها، وهذا ما اصطُح على تسميته بسد الذرائع .

كما أن المطلوب شرعاً في الذرائع المفضية إلى المصالح فتحها سعياً لتحصيل المصالح وتكثيرها .

قال القرافي: «اعلم أن الذريعة كما يجب سدها يجب فتحها وتكره وتندب وتباح؛ فإن الذريعة هي الوسيلة، فكما أن وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة؛ كالسعي للجمعة والحج»^(٣) .

وقد ذكر القرافي أن الذرائع تنقسم إلى ثلاثة أقسام^(٤):

القسم الأول: ما أجمعت الأمة على سده ومنعه وحسمه؛ كحفر الآبار في طرق المسلمين؛ فإنه وسيلة إلى إهلاكهم فيها، وكذلك إلقاء السم في

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٠٨ .

(٢) الفتاوى الكبرى ١٧٢/٦ .

(٣) شرح تنقيح الفصول ٤٤٩ ، والفروق ٣٣/٢ .

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ٤٤٩ ، والفروق ٣٣/٢ .

أطعمتهم، وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى عند سبها^(١).

القسم الثاني: ما أجمعت الأمة على عدم منعه، وأنه ذريعة لا تسد، ووسيلة لا تحسم؛ كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر؛ فإنه لم يقل به أحد، وكالمنع من المجاورة في البيوت خشية الزنى .

القسم الثالث: ما اختلف فيه العلماء: هل يسد أم لا؟ كبيع الآجال .

المطلب الثاني: تعريف البدعة وبيان خصائصها .

تأتي مادة (بدع) في اللغة^(٢) بمعنى الشيء المخترع على غير مثال سابق، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ﴾^(٣) .

والبدعة في الشرع هي: «ما أحدث في الدين من غير دليل» .

وقد وردت في السنة المطهرة أحاديث نبوية فيها إشارة إلى هذا المعنى، فمن ذلك:

(١) نوزع القرافي في هذا القسم ، حيث ذهب بعض الشافعية إلى أن هذه الصور مجمع على منعها، وأنها غير داخلة تحت سد الذرائع ، بل هي من تحريم الوسائل .

وهؤلاء فرّقوا بين الذريعة والوسيلة؛ إذ قصرُوا معنى الوسيلة على الوسيلة المقطوع بإفضائها إلى المقصد، أما الذريعة فإنها - عندهم - تحتل الإفضاء إلى المقصد بخلاف الوسيلة فهي تستلزم المتوسل إليه؛ كمن حبس شخصاً ومنعه من الطعام والشراب، فهو قاتل له، فهذا - عندهم - من تحريم الوسائل، وليس من الذرائع في شيء .

انظر: الأشباه والنظائر لابن السبكي ١/١٢٠ ، وحاشية العطار على شرح المحلى لجمع الجوامع: ٣٩٩/٢ .

(٢) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١/١٠٦، ١٠٧ ومختار الصحاح ٤٣، ٤٤ والمصباح المنير ٣٨ والاعتصام ١/٣٦ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية : ٩ .

١ - حديث العرياض بن سارية رضي الله عنه ، وفيه قوله ﷺ : «وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»^(١) .

٢ - حديث عائشة رضي الله عنها وهو قوله ﷺ : «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»^(٢) .

وإليك فيما يأتي ما يقرر هذا المعنى من كلام أهل العلم:
قال ابن رجب: «فكل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين، ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه؛ فهو ضلالة، والدين منه بريء»^(٣).

وقال أيضاً: «والمراد بالبدعة: ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة»^(٤).
وقال ابن حجر: «والمراد بقوله: (كل بدعة ضلالة) ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام»^(٥).

وقال أيضاً: «وهذا الحديث [يعني حديث من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد] معدود من أصول الإسلام وقاعدة من قواعده؛ فإن من اخترع في الدين ما لا يشهد له أصل من أصوله فلا يلتفت إليه»^(٦).

(١) أخرجه أبو داود في سننه، واللفظ له ٢٠١/٤ برقم ٤٦٠٧ وابن ماجه ١٥/١ برقم ٤٢ والترمذي ٤٤/٥ برقم ٢٦٧٦ وقال: هذا حديث حسن صحيح، والحديث صححه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم ١٧ برقم ٢٧ .

(٢) أخرجه البخاري ٣٠١/٥ برقم ٢٦٩٧ ومسلم ١٦/١٢ واللفظ له .

(٣) جامع العلوم والحكم ١٢٨/٢ .

(٤) المصدر السابق ١٢٧/٢ .

(٥) فتح الباري ٢٥٤/١٣ .

(٦) المصدر السابق ٣٠٢/٥ .

وقال حافظ الحكمي: «ومعنى البدعة هو شرع ما لم يأذن الله به، ولم يكن عليه أمر النبي ﷺ ولا أصحابه»^(١).

وعرّف ابن عثيمين البدعة بقوله: «ما أحدث في الدين على خلاف ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة أو عمل»^(٢).

والبدعة بمعناها الشرعي تختص بالخصائص الآتية:

الأولى: أنه لا يوجد في النهي عن البدعة - غالباً - دليل خاص^(٣)، وإنما يستدل على النهي عنها والمنع منها بالدليل الكلي العام .

الثانية: أن البدعة لا تكون إلا مناقضة لمقاصد الشريعة، هادمة لها، وهذا هو الدليل الكلي على ذمها وبطلانها، ولأجل ذلك وُصفت في الحديث بأنها ضلالة .

الثالثة: أن البدعة - في الغالب - إنما تكون بفعل أمور لم تعرف في عهد النبي ﷺ ولا في عهد صحابته رضي الله عنهم .

قال ابن الجوزي: «البدعة: عبارة عن فعلٍ لم يكن؛ فابتُدع»^(٤) .

ولذا سميت البدعة بدعة؛ فإن البدعة في اللغة: الشيء الذي أحدث على غير مثال سواء كان محموداً أو مذموماً .

الرابعة: أن البدعة مشابهة ولا بد للأمر الشرعية ملتبسة بها .

بيان ذلك: أن البدعة تحاكي المشروع وتضاهيه من جهتين:

(١) معارج القبول ٢/ ٤٢٦ .

(٢) شرح لمعة الاعتقاد ٢٣ .

(٣) يستثنى من ذلك البدع التي نُهي عنها بأعيانها، وهي قليلة جداً . انظر: اقتضاء الصراط

المستقيم ٢/ ٥٨٦-٥٨٧ .

(٤) تلبيس إبليس ١٦ .

- ١ - من جهة مستندها؛ إذ البدعة لا تخلو من شبهة أو دليل موهوم، فهي تستند إلى دليل يظن أنه دليل صحيح، كما أن العبادة المشروعة تستند ولا بد إلى دليل صحيح.
- ٢ - من جهة هيئة العبادة المشروعة وصفتها؛ من حيث الكم أو الكيف أو الزمان أو المكان، أو من حيث الإلزام بها، وجعلها كالشرع المحتّم .

المطلب الثالث: حكم الذرائع المفضية إلى البدعة .

يقع الابتداع من جهة الذرائع في كل عمل مشروع من حيث أصله؛ إلا أنه يفضي في المآل إلى الابتداع.

ومن هنا أمكن أن نؤصل في هذا المقام أصلاً كلياً، وهو: أن الذرائع المفضية إلى البدعة يجب سدها ومنعها .

ومعنى هذا الأصل: أن كل عمل ولو كان مشروعاً يفضي إلى الإحداث في دين الله من غير دليل فهو إن لم يكن بدعة ملحق بالبدعة .

والمقصود بهذا الأصل حماية جناب الشريعة من البدع، وذلك بمنع الطرق والوسائل التي تؤدي إلى الابتداع .

قال ابن الجوزي: «فإن ابتدع شيء لا يخالف الشريعة، ولا يوجب التعاطي عليها؛ فقد كان جمهور السلف يكرهونه، وكانوا ينفرون من كل مبتدع وإن كان جائزاً حفظاً للأصل، وهو الاتباع»^(١) .

وبذلك يعلم أن ما أدى إلى الممنوع كان ممنوعاً؛ إذ للوسائل حكم المقاصد^(٢)، ولهذا فإن ما أفضى إلى البدعة وأدى إليها فهو ملحق بها، حكمه حكمها .

(١) تلبيس إبليس ١٦ .

(٢) انظر: شرح تنقيح الفصول ٤٤٩ ، والفروق ٢/٢٣ وإعلام الموقعين ٣/١٣٥ والقواعد والأصول الجامعة ١٠ .

والحاق ذرائع البدعة بالبدعة وتسميتها باسمها إنما يصح من جهة تنزيل الشيء منزلة ما يُفضي إليه .

وهذا الإلحاق يتفاوت بحسب مرتبة الذريعة وقوة إفضائها؛ فإن كانت البدعة كبيرة، وكان الإفضاء إليها قوياً كانت الذريعة من قبيل الكبائر، وإن كانت البدعة دون ذلك فذلك الذريعة المفضية إليها^(١) .

وبذلك يعلم أن إطلاق البدعة على الذريعة فيه تساهل وتجوُّز، وإنما صير إليه ضرورة المحافظة على أحكام الشريعة من الإحداث^(٢) ؛ إلا أنه لابد من التبين في إطلاق الحكم على عمل من الأعمال بأنه بدعة لمجرد إفضائه إلى الابتداع؛ فإن هنالك شروطاً لابد من مراعاتها في الحكم على فعل ما بأنه ذريعة إلى البدعة، وهذا ما سيأتي بيانه في المطلب الآتي .

المطلب الرابع: شروط اعتبار الفعل ذريعة إلى البدعة .

يشترط في أي فعل حتى يصير ذريعة مفضية إلى البدعة؛ فيلحق هذا الفعل بالبدعة شروط ثلاثة:

الشرط الأول: أن يكون هذا الفعل مفضياً إلى البدعة .

الشرط الثاني: أن يكون إفضاء هذا الفعل إلى البدعة مقطوعاً به أو غالباً .

الشرط الثالث: ألا يترتب على اعتبار هذه الذريعة المفضية إلى البدعة

بسدها والمنع منها مفسدة أخرى أعظم من مفسدة البدعة . وإليك فيما يأتي بيان هذه الشروط:

الشرط الأول: أن يكون هذا الفعل مفضياً إلى البدعة .

(١) انظر: المصادر السابقة .

(٢) انظر: الاعتصام ١/ ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٢٢، ٣٢٣، ٢١/٢، ٢٢، ٣٥ .

والعمل يفضي إلى البدعة ويصير ذريعة إليها بواحد من أمور ثلاثة^(١):

١ - بإظهار هذا العمل - ولا سيما ممن يُقتدى به - وإشهاره في مجامع الناس،
كإقامة النافلة جماعة في المساجد .

٢ - بالمداومة على هذا العمل والالتزام به، كالتزام قراءة سورة السجدة في صلاة
الفجر من يوم الجمعة .

٣ - باعتقاد فضيلة هذا التخصيص، وتحري فعله عن قصد وعمد، وقد سئل الإمام
أحمد: تكره أن يجتمع القوم، يدعون الله ويرفعون أيديهم؟ قال: «ما أكرهه
للإخوان؛ إذا لم يجتمعوا على عمد، إلا أن يكثرُوا»^(٢) .

قال الشاطبي: «وبالجملة: فكل عمل أصله ثابت شرعاً، إلا أن في إظهار
العمل به والمداومة عليه ما يُخاف أن يعتقد أنه سنة؛ فتركه مطلوب في الجملة من
باب سد الذرائع»^(٣) .

الشرط الثاني: أن يكون إفضاء هذا الفعل إلى البدعة مقطوعاً به أو غالباً .
أما إن كان إفضاء هذا الفعل إلى البدعة - حسب العادة - نادراً أو قليلاً فإنه
لا عبرة بالقليل النادر، إذ الأحكام الشرعية إنما تبنى على الكثير الغالب^(٤) .
مثال ذلك: استلام الحجر الأسود وتقبيله مع كونه مشروعاً فإنه قد يفضي -
عند البعض - إلى الابتداع، وذلك باعتقاد النفع والضرر في هذا الحجر، ودعائه من
دون الله، لكن لما كان هذا الإفضاء نادراً لم يلتفت إليه .

(١) انظر: الاعتصام ٢٨/٢، ٣١، وللاستزادة ينظر منه ٢٢/٢-٣٣ .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم ٦٣٠/٢، والأمر بالاتباع ١٨٠ .

(٣) الاعتصام ٣١/٢ .

(٤) انظر: إعلام الموقعين ٢٧٩/٢ .

وكذلك تحري الصلاة عند الأسطوانة التي في مسجد النبي ﷺ فإن هذا سنة؛ لما ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ كان يتحرى الصلاة عندها^(١) .

والمقصود أن الذرائع التي تقضي إلى البدعة لا تمنع بكل حال، وإنما يمنع من هذه الذرائع ما كان إفضاؤه إلى البدعة غالباً معتاداً .

الشرط الثالث: ألا يترتب على اعتبار هذه الذريعة المفضية إلى البدعة بسدها والمنع منها مفسدة أخرى أعظم من مفسدة البدعة .

أما إن ترتب على سد الذريعة المفضية إلى البدعة الوقوع في مفسدة أعظم، فالواجب هنا ارتكاب أدنى المفسدتين دفعاً لأعلاهما، ويكون ذلك بارتكاب مفسدة البدعة؛ إذ هي أدنى المفسدتين^(٢) .

مثال ذلك: أن الإمام أحمد قيل له عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار فقال: دعهم، فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب .

قال ابن تيمية تعليقاً على ذلك: «مع أن مذهبه [أي الإمام أحمد] أن زخرفة المصاحف مكروهة .

وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط .

وليس مقصود أحمد هذا، إنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة، وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها .

فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا وإلا اعتاضوا بفساد لا صلاح فيه؛ مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور؛ من كتب الأسمار أو الأشعار، أو حكمة فارس والروم^(٣) .

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٧٤٦/٢، ٧٤٨ والحديث أخرجه البخاري ٥٧٧/١ برقم ٥٠٢ ومسلم: ٢٢٦/٤ .

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٤٠٧/٢٢، ٢٧٢/٢٥، ٢٧٣ وإعلام الموقعين ٤/٣ وما بعدها، ٢٧٩ .

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم ٦١٧/٢-٦١٨ .

هذه هي الشروط اللازم توافرها في أي فعل من الأفعال حتى يحكم عليه بأنه ذريعة إلى البدعة .

ثم إنه لا يشترط في المنع من الذرائع أن يوجد من فاعلها قصد إلى البدعة . ذلك أن الذرائع لا يعتبر في سدها القصد والنية، بل المعتبر في سدها ومنعها إنما هو إفضاء الذريعة عادة إلى المفسدة فحسب، ولا يلتفت حينئذ إلى كون المتذرع قاصداً للمفسدة أو غير قاصد لها، عالماً بها أو غير عالم .

المطلب الخامس: أمثلة على تطبيق السلف لقاعدة سد الذرائع في

باب البدعة^(١) .

المثال الأول: امتناع عثمان رضي الله عنه عن قصر الصلاة وهو مسافر بمنى، فيقال له: أليس قصرت مع النبي ﷺ فيقول: «بلى، ولكني إمام الناس، فينظر إليّ الأعراب وأهل البادية أصلي ركعتين فيقولون: هكذا فرضت»^(٢) .

المثال الثاني: ترك بعض الصحابة رضي الله عنهم الأضحية خشية أن يظن أنها واجبة، نُقل ذلك عن أبي بكر وعمر وابن عباس رضي الله عنهم وقال أبو مسعود البدري رضي الله عنه: «إني لأترك أضحيتي وإني لمن أيسركم؛ مخافة أن يظن الجيران أنها واجبة»^(٣) .

المثال الثالث: ما نُقل عن الإمام مالك رحمه الله تعالى .

(١) انظر: الحوادث والبدع ٤٢-٤٤ والباعث ٥٢، ٥٤ والاعتصام ٣١/٢-٣٥ .

(٢) أخرجه أبو داود ١٩٩/٢، ٢٠٠ برقم ١٩٦١، ١٩٦٤ . وانظر: الحوادث والبدع ٤٢ والباعث ٥٧ والاعتصام ٣١/٢، ٣٢، ١٠٦ .

(٣) أخرج جميع ذلك البيهقي في السنن الكبرى ٢٦٥/٩ . وقد صحح الحافظ ابن حجر أثر أبي مسعود كما في التلخيص الحبير ١٤٥/٤ . وانظر: الحوادث والبدع ٤٣ والباعث ٥٧ والاعتصام ١٠٧/٢ .

قال ابن وضاح: «وقد كان مالك يكره كل بدعة وإن كانت في خير، ولقد كان مالك يكره المجيء إلى بيت المقدس خيفة أن يتخذ ذلك سنة، وكان يكره مجيء قبور الشهداء، ويكره مجيء قباء خوفاً من ذلك، وقد جاءت الآثار عن النبي ﷺ بالرغبة في ذلك، ولكن لما خاف العلماء عاقبة ذلك تركوه»^(١).

المطلب السادس: ذكر بعض المفاصد المترتبة على إهمال العمل بقاعدة سد الذرائع في باب البدعة^(٢).

المفسدة الأولى: اعتقاد العوام ومن لا علم عنده ما ليس بفريضة فريضة، أو ما ليس بسنة سنة، أو ما ليس بمشروع أنه مشروع، وهذا فساد عظيم؛ لأن اعتقاد الأمر على خلاف ما هو عليه، والعمل به على هذا الحد نحو من تبديل الشريعة، والخروج على أحكامها.

ومما يحسن التنبيه عليه: أن ظهور البدع وانتشارها يعد ضرباً من تبديل الشريعة بسبب طول الزمان واندراس الحق، ويعرف هذا في أصناف ثلاثة:

- ١ - الصغار حينما ينشأون على البدعة ويكبرون عليها.
- ٢ - الكفار إذا أسلموا عليها.
- ٣ - الأعراب وأهل البادية إذا تعلموها وحملوها معهم.

المفسدة الثانية: سهولة رواج البدع والضلالات لدى الجهال والعوام، وذلك بسبب اختلاط البدعة بالسنة، وغير المشروع بالمشروع.

المفسدة الثالثة: مخالفة عمل السلف الصالح، فقد كانوا - كما تمّ نقل ذلك عنهم - يتركون أموراً جائزة أو مندوباً إليها، ويكرهون فعلها خوفاً من البدعة.

(١) البدع والنهي عنها ٢٥ وانظر: الاعتصام ١/٣٤٧.

(٢) انظر: الحوادث والبدع ٦٦-٧٠ والباعث ٢٨ والاعتصام ١/٣٤٦، ٣٤٨.

المطلب السابع: الفروع المندرجة تحت قاعدة سد الذرائع في باب البدعة.

الفرع الأول: أن يُوهم فعلُ النافلة المطلقة أنها سنة راتبة، وذلك مثل إقامة النافلة جماعة في المساجد^(١).

الفرع الثاني: أن يُوهم فعلُ السنة أنها فريضة، وذلك كالتزام قراءة سورتي السجدة والدھر في صلاة فجر كل يوم جمعة^(٢).

الفرع الثالث: أن يُوهم فعلُ العبادة الموسعة أنها مخصصة بزمان أو مكان أو صفة أو كيفية معينة.

قال أبو شامة: «ولا ينبغي تخصيص العبادات بأوقات لم يخصها بها الشرع، بل يكون جميع أفعال البر مرسلة في جميع الأزمان، ليس لبعضها على بعض فضل إلا ما فضله الشرع وخصه بنوع من العبادة، فإن كان ذلك؛ اختص بتلك الفضيلة تلك العبادة دون غيرها، كصوم يوم عرفة، وعاشوراء، والصلاة في جوف الليل، والعمرة في رمضان»^(٣).

وقد عبّر ابن تيمية عن ذلك بقوله: «شرّع الله ورسوله ﷺ للعمل بوصف العموم والإطلاق لا يقتضي أن يكون مشروعاً بوصف الخصوص والتقييد»^(٤). ومن الأمثلة على ذلك: «تخصيص الأيام الفاضلة بأنواع من العبادات التي لم تشرع لها تخصيصاً، كتخصيص اليوم الفلاني بكذا وكذا من الركعات، أو بصدقة كذا وكذا، أو الليلة الفلانية بقيام كذا وكذا ركعة، أو بختم القرآن فيها، أو ما أشبه ذلك»^(٥).

(١) انظر: الحوادث والبدع ٦٦ والاعتصام ١/٣٤٥، ٣٤٦.

(٢) انظر: الباعث: ٥٤.

(٣) الباعث: ٥١.

(٤) مجموع الفتاوى ١٩٦/٢٠.

(٥) الاعتصام ١٢/٢.

الفرع الرابع: أن يلتصق بالعمل المشروع عمل زائد حتى يصير وصفاً لهذا العمل أو كالوصف له بحيث يوهم انضمامه إليه .

مثال ذلك: قول الرجل عند الذبح أو العتق: (اللهم هذا منك وإليك)، وكقراءة القرآن في الطواف .

ويكون ذلك بأن يُفهم من الإتيان مع العمل المشروع بفعل من الأفعال العادية أو بعبادة أخرى مشروعة: انضمام ذلك إلى العمل المشروع . أما إن فَعَلَ المكلف العبادة المشروعة وأتى بغيرها معها من غير قصد الانضمام، ولا جَعَلَهُ ذريعة للانضمام، فصارت كل عبادة منفردة عن صاحبها، فلا حرج عليه حينئذ، كالدعاء بهيئة الاجتماع لقحط أو خوف فهو جائز إذا لم يقع على وجه يُخاف منه مشروعية الانضمام، ولا كونه سنة تقام في الجماعات ويعلن به في المساجد^(١) .

قال أبو شامة: «فكل من فَعَلَ أمراً موهماً أنه مشروع، وليس كذلك، فهو غال في دينه، مبتدع فيه، قائل على الله غير الحق بلسان مقاله أو لسان حاله»^(٢) .

الفرع الخامس: كل اجتماع راتب، يتكرر بتكرار الأسابيع أو الشهور أو الأعوام غير الاجتماعات المشروعة^(٣) .

قال ابن تيمية: «فإن ذلك يضاهاى الاجتماع للصلوات الخمس، وللجمعة، وللعيد، وللحج، وذلك هو المبتدع المحدث»^(٤) .

مثال ذلك: «السفر إلى بيت المقدس للتعريف فيه، فإن هذا أيضاً

(١) انظر: الاعتصام ٢٢/٢ - ٣١ .

(٢) الباعث ٢٠، ٢١ .

(٣) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ٦٣٠/٢ والأمر بالاتباع ١٨٠ .

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ٦٣٠/٢ .

ضلال بيّن؛ فإن زيارة بيت المقدس مستحبة، مشروعة للصلاة فيها والاعتكاف، وهو أحد المساجد الثلاثة التي تشد إليها الرحال، لكن قصد إتيانه أيام الحج هو المكروه؛ فإن ذلك تخصيص وقت معين بزيارة بيت المقدس، ولا خصوص لزيارته في هذا الوقت على غيره»^(١).
 الفرع السادس: إذا فُعل ما هو جائز شرعاً على وجه يُعتقد فيه أنه مطلوب شرعاً^(٢).
 ومن الأمثلة على ذلك: زخرفة المساجد؛ إذ كثير من الناس يعتقد أنها من قبيل ترفيع بيوت الله، وكذلك تعليق الثريات الخطيرة الأثمان، حتى يعد الإنفاق في ذلك إنفاقاً في سبيل الله^(٣).
 ومن الأمثلة على ذلك أيضاً: أن الناس كانوا إذا صلوا في الصحن من جامع البصرة ورفعوا من السجود مسحوا جباههم من التراب، فأمر بعض الولاة بإلقاء الحصى في صحن المسجد، وقال: لست آمن من أن يطول الزمان فيظن الصغير إذا نشأ أن مسح الجبهة من أثر السجود سنة في الصلاة^(٤).
 والقدر الجامع لهذه الفروع والأصل الضابط لها:
 أن لكل حكم شرعي خاصية، والواجب ألا يسوّى بين هذه الأحكام الشرعية، لا في القول ولا في الفعل ولا في الاعتقاد .
 فينبغي ألا يسوّى بين الواجبات الموسعة وبين الواجبات المكررة المعتادة .
 وألا يسوّى في الفعل بين المندوبات والواجبات، ولا بين المندوبات وبين بعض المباحات في الترك المطلق من غير بيان .

(١) المصدر السابق ٦٣٧/٢. وانظر الحوادث والبدع ١٢٨ والباعث ٣٢، ٣٣.

(٢) انظر: الاعتصام ٣٤٦/١-٣٤٧، ١٠٩/٢ .

(٣) انظر: المصدر السابق ٨٢/٢ .

(٤) انظر: الاعتصام ١٠٨/٢ .

وَأَلَا يَسُوَّى أَيْضاً بَيْنَ الْمُبَاحَاتِ وَبَيْنَ الْمُنْدُوبَاتِ أَوْ الْمَكْرُوهَاتِ .
قال الشاطبي: «لا ينبغي لمن التزم عبادة من العبادات البدنية الندية أن يواظب عليها مواظبة يفهم الجاهل منها الوجوب إذا كان منظوراً إليه مرموقاً، أو مظنة لذلك: بل الذي ينبغي له أن يدعها بعض الأوقات حتى يُعلم أنها غير واجبة : لأن خاصية الواجب المكرر الالتزام والدوام عليه في أوقاته، بحيث لا يتخلف عنه . كما أن خاصية المندوب عدم الالتزام، فإذا التزمه فهم الناظر منه نفس الخاصية التي للواجب: فحملة على الوجوب، ثم استمرَّ على ذلك فضلٌ . وكذلك إذا كانت العبادة تتأتى على كيفيات يفهم من بعضها في تلك العبادة مالا يفهم منها على الكيفية الأخرى .

أو ضُمَّتْ عبادة أو غير عبادة إلى العبادة قد يفهم بسبب الاقتران مالا يفهم دونه . أو كان المباح يتأتى فعله على وجوه فيثابر فيه على وجه واحد تحريماً له ويترك ما سواه .

أو يترك بعض المباحات جملة من غير سبب ظاهر، بحيث يفهم عنه مشروعية ترك ذلك المباح .

ولذلك لما قرأ عمر بن الخطاب السجدة على المنبر ثم سجد وسجد معه الناس قرأها في كرة أخرى فلما قرب من موضعها تهيأ الناس للسجود فلم يسجدوها، وقال: إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء»^(١) .

ثم ذكر رحمه الله الأصل الجامع لذلك فقال:
«وهذا كله إنما هو فيما فُعل بحضرة الناس، وحيث يمكن الاقتداء بالفاعل، وأما من فعله في نفسه وحيث لا يطلع عليه مع اعتقاده على ما هو به فلا بأس»^(٢) .

(١) الموافقات ٣/٢٣٢، ٢٣٣ . والأثر أخرجه البخاري في صحيحه ٥٥٧/٢ برقم ١٠٧٧ .

(٢) الموافقات ٣/٢٣٢ .

الخاتمة :

في نهاية هذا البحث أحمد الله عز وجل على ما وفق إليه وأنعم، فله الحمد سبحانه في الآخرة والأولى، ثم هذه خلاصة لأبرز ما ورد في البحث:

أولاً: معنى قاعدة سد الذرائع: أن الفعل المباح إذا كان ذريعة إلى محرم فالشارع يحرم هذه الذريعة وإن لم يُقصد بها المحرم لكونها في الغالب مفضية إليه.

ثانياً: البدعة في الشرع هي: «ما أحدث في الدين من غير دليل» .

ثالثاً: من الأصول الكلية المقررة في هذه الشريعة: أن الذرائع المفضية إلى البدعة يجب سدها ومنعها .

ومعنى هذا الأصل: أن كل عمل ولو كان مشروعاً يُفضي إلى الإحداث في دين الله من غير دليل فهو إن لم يكن بدعة ملحق بالبدعة .

والمقصود بهذا الأصل حماية جناب الشريعة من البدع، وذلك بمنع الطرق والوسائل التي تؤدي إلى الابتداع .

رابعاً: يشترط في أي فعل حتى يصير ذريعة مفضية إلى البدعة؛ فيلحق هذا الفعل بالبدعة شروط ثلاثة:

- ١ - أن يكون هذا الفعل مفضياً إلى البدعة .
 - ٢ - أن يكون إفضاء هذا الفعل إلى البدعة مقطوعاً به أو غالباً .
 - ٣ - ألا يترتب على اعتبار هذه الذريعة المفضية إلى البدعة بسدها والمنع منها مفسدة أخرى أعظم من مفسدة البدعة .
- خامساً: من الأمثلة على تطبيق السلف لقاعدة سد الذرائع في باب البدعة:
- ترك بعض الصحابة رضي الله عنهم الأضحية خشية أن يظن أنها واجبة؛ حيث نُقل ذلك عن أبي بكر وعمر وابن عباس رضي الله عنهم .

سادساً: يندرج تحت قاعدة سد ذرائع الابتداع الفروع الآتية:

١ - أن يُوهم فعلُ النافلة المطلقة أنها سنة راتبة، وذلك مثل إقامة النافلة جماعة في المساجد .

٢ - أن يُوهم فعلُ السنة أنها فريضة، وذلك كالتزام قراءة سورتي السجدة والدهر في صلاة فجر كل يوم جمعة .

٣ - أن يُوهم فعلُ العبادة الموسعة أنها مخصصة بزمان أو مكان أو صفة أو كيفية معينة؛ كتخصيص اليوم الفلاني بكذا وكذا من الركعات، أو بصدقة كذا وكذا .

٤ - أن يلتصق بالعمل المشروع عمل زائد حتى يصير وصفاً لهذا العمل أو كالوصف له بحيث يوهم انضمامه إليه؛ وذلك كقول الرجل عند الذبح أو العتق: (اللهم هذا منك وإليك) إذا كان يُفهم من هذا القول انضمام ذلك إلى العمل المشروع .

أما إن فَعَلَ المكلف العبادة المشروعة وأتى بغيرها معها من غير قصد الانضمام، ولا جَعَلَهُ ذريعة للانضمام فلا حرج عليه حينئذ .

٥ - كل اجتماع راتب، يتكرر بتكرر الأسابيع أو الشهور أو الأعوام غير الاجتماعات المشروعة، وذلك كتخصيص السفر إلى بيت المقدس بيوم عرفة .

٦ - إذا فَعَلَ ما هو جائز شرعاً على وجه يُعتقد فيه أنه مطلوب شرعاً؛ كزخرفة المساجد .

والقدر الجامع لهذه الفروع والأصل الضابط لها:

أن لكل حكم شرعي خاصية، والواجب ألا يسوّى بين هذه الأحكام الشرعية،

لا في القول ولا في الفعل ولا في الاعتقاد .

المصادر والمراجع

- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي: تحقيق عادل عبد الموجود وعلي عوض - ط ١ - بيروت: دار الكتب العلمية سنة ١٤١١هـ .
- الاعتصام للشاطبي - بيروت: دار المعرفة ، ١٤٠٥هـ .
- إعلام الموقعين لابن القيم: تعليق طه سعد - بيروت: دار الجيل ، ١٩٧٣م .
- إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن قيم الجوزية: تحقيق وتصحيح محمد حامد الفقي - بيروت: دار المعرفة .
- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية: تحقيق د. ناصر العقل - ط ١ ، ١٤٠٤هـ .
- الأمر بالاتباع والنهي عن الابتداع للسيوطي: تحقيق مشهور حسن سلمان - ط ١ - الدمام: دار ابن القيم ، ١٤١٠هـ .
- الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة المقدسي: تعليق عثمان عنبر - ط ١ - القاهرة: دار الهدى ، ١٣٩٨هـ .
- البدع والنهي عنها لابن وضاح القرطبي - ط ١ - القاهرة: دار الصفا ، ١٤١١هـ .
- تلبيس إبليس لابن الجوزي - ط ٢ - المنيرية، الناشر دار الكتب العلمية ١٣٦٨هـ .
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر العسقلاني: تعليق عبد الله هاشم اليماني - بيروت: دار المعرفة ، ١٣٨٤هـ .
- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب الحنبلي: تحقيق شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس - ط ٢ - بيروت: مؤسسة الرسالة ، ١٤١٢هـ .

- حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٠ - بيروت : دار الكتب العلمية.
- الحوادث والبعد للطرطوشي : ضبط علي حسن ٠ - ط ١ ٠ - الدمام : دار ابن الجوزي ، ١٤١١ هـ .
- سنن الترمذي : تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومن معه، دار إحياء التراث العربي .
- سنن أبي داود : تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية .
- السنن الكبرى للبيهقي، وفي ذيله الجوهر النقي، مصورة عن طبعة ٠ - ط ١ ٠ - حيدر آباد بالهند، ١٣٤٧ هـ.
- سنن ابن ماجه : تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .
- شرح تنقيح الفصول للقرافي : حققه طه سعد ٠ - ط ١ ٠ - القاهرة : مكتبة الكليات الأزهرية ، ١٣٩٣ هـ .
- شرح الكوكب المنير للفتوحي : تحقيق د. محمد الزحيلي ونزيه حماد ٠ - مكة المكرمة : مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى .
- شرح لمعة الاعتقاد للشيخ محمد العثيمين ٠ - ط ٣ ٠ - الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٥ هـ .
- صحيح البخاري المطبوع مع فتح الباري بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ٠ - بيروت : دار المعرفة .
- صحيح مسلم المطبوع مع شرح النووي ٠ - ط ٢ ٠ - بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٣٩٢ هـ .
- ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني المطبوع مع السنة لابن أبي عاصم ٠ - ط ٣ ٠ - المكتب الإسلامي ، ١٤١٣ هـ .

- الفتاوى الكبرى لابن تيمية ؛ تحقيق وتعليق محمد ومصطفى عطا - ط ١ - .
القاهرة : دار الريان ؛ بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤٠٨ هـ .
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر - بيروت : دار المعرفة .
- الفروق للقرافي - بيروت : دار المعرفة .
- القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة لابن سعدي -
الرياض : مكتبة المعارف ، ١٤٠٦ هـ .
- مجموع الفتاوى لابن تيمية؛ جمع ابن قاسم - مكة المكرمة : مكتبة النهضة ،
١٤٠٤ هـ .
- مختار الصحاح للرازي ؛ تحقيق محمود خاطر وحزمة فتح الله - بيروت : دار
البصائر، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ .
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي - بيروت : المكتبة العلمية .
- معارج القبول بشرح سلم الوصول للشيخ حافظ الحكمي - ط ٢ - القاهرة:
المطبعة السلفية ، ١٤٠٤ هـ .
- الموافقات للشاطبي ؛ تعليق عبد الله دراز - ط ٢ - مصر : المكتبة التجارية
الكبرى ، ١٣٩٥ هـ .
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ؛ تحقيق محمود الطناحي وظاهر
الزواوي - باكستان : أنصار السنة المحمدية .